

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ موجهة من الممثل الدائم للاتحاد الروسي إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح يحيل بها نص بيان صادر في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ عن السيد فلاديمير ف. بوتين، القائم بأعمال رئيس الاتحاد الروسي، بخصوص تصديق مجلس دوما الدولة التابع للبرلمان الاتحادي للاتحاد الروسي على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت ٢)، وعلى مجموعة اتفاقات عام ١٩٩٧ المتعلقة بقضايا الدفاع ضد القذائف

أتشرف بأن أحيل طيه بيانا صادراً في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ عن القائم بأعمال رئيس الاتحاد الروسي، السيد فلاديمير ف. بوتين، بخصوص قيام مجلس دوما الدولة التابع للبرلمان الاتحادي للاتحاد الروسي باعتماد قوانين بشأن التصديق على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت ٢)، وعلى مجموعة اتفاقات عام ١٩٩٧ المتعلقة بقضايا الدفاع ضد القذائف.

وأكون ممتنا لو أمكن إصدار هذا البيان كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح وتوزيعها على وفود جميع الدول الأعضاء في المؤتمر والدول غير الأعضاء فيه المشتركة في أعماله.

(توقيع) فاسيلي سيدوروف

السفير

والممثل الدائم

ورئيس وفد الاتحاد الروسي

لدى مؤتمر نزع السلاح

نص بيان صدر بخصوص قيام مجلس دوما الدولة التابع للبرلمان الاتحادي
للاتحاد الروسي باعتماد قوانين بشأن التصديق على معاهدة زيادة تخفيض
الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت ٢)، وعلى مجموعة
اتفاقات عام ١٩٩٧ المتعلقة بقضايا الدفاع ضد القذائف

اعتمد مجلس دوما الدولة التابع للبرلمان الاتحادي للاتحاد الروسي لتوه قرارا بالتصديق على معاهدة
زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، المعروفة باسم ستارت - ٢، المبرمة بين الاتحاد الروسي
والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك على مجموعة اتفاقات عام ١٩٩٧ المتعلقة بقضايا الدفاع ضد القذائف.
وهو قرار حكيم وهام. فهو هام من حيث المصالح القومية لدولتنا، وكذلك من حيث مصلحة السلم والأمن
الدوليين ككل.

فإبرام معاهدة "ستارت - ٢" يتيح للاتحاد الروسي الفرصة لضمان أمنه على قدم المساواة مع
الولايات المتحدة الأمريكية - وذلك عند مستوى من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية أدنى مما كان عليه من قبل،
إذ يبلغ نصف مستوى هذه الأسلحة بموجب معاهدة ستارت - ١ السارية الآن، وهو يتحقق بطبيعة الحال
بنفقات أقل.

والتصديق على معاهدة ستارت - ٢ يمهد الطريق أمام بدء محادثات رسمية بشأن المزيد من تخفيض
مخزون الأسلحة الاستراتيجية لدى روسيا والولايات المتحدة - في إطار معاهدة ستارت - ٣. وفي هذا الصدد،
فإننا على استعداد لأن نخفض أسلحتنا الاستراتيجية الهجومية، بصورة متبادلة مع الولايات المتحدة الأمريكية
بطبيعة الحال، إلى مستوى يقل عن المستوى المنصوص عليه في اتفاق هلسنكي الروسي الأمريكي لعام ١٩٩٧،
أي بخفضها إلى ١ ٥٠٠ رأس حربي بدلا من ٢ ٠٠٠-٢ ٥٠٠.

ويشكل قرار مجلس دوما الدولة إشارة جيدة وإيجابية إلى المجتمع الدولي. فالاتحاد الروسي بوصفه
دولة نووية كبرى يبرهن على إحساسه بالمسؤولية، بالنظر إلى أنه يحقق تقدما مطردا في اتجاه تخفيض التسليح ونزع
السلاح. ونحن بذلك نضرب المثل على الوفاء العملي بالتزاماتنا المتعهد بها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة
النووية، وبذلك نعزز النظام المنشأ بموجب هذه المعاهدة.

وهناك جانب آخر يتسم بالأهمية الحيوية في القرار الذي اتخذته مجلس دوما الدولة.

فقد دأب العالم في الآونة الأخيرة على إبلاء قدر كبير من الاهتمام لمشكلة انتشار القذائف
وتكنولوجيا القذائف، إلى جانب الحديث عن تزايد ما يُسمى بـ "التهديد الناجم عن القذائف" وعن الحاجة إلى

اتخاذ تدابير عاجلة لمواجهة هذا التهديد. وأحد هذه التدابير، الذي طرحته الولايات المتحدة، يتمثل في إنشاء شبكة وطنية للدفاع ضد القذائف التسيارية، مما يتعارض مع معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ (معاهدة ABM).

ونحن نؤيد القيام، مع الدول الأخرى، باعتماد تدابير للتصدي لانتشار القذائف وتكنولوجيا القذائف. بيد أنه لا ينبغي تحقيق ذلك، من وجهة نظرنا، عن طريق تقويض الاتفاقات القائمة في مجال نزع السلاح - ولا سيما معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. إذ أننا نؤيد طريقاً آخر: هو تعزيز النظم القائمة الخاصة بعدم انتشار الأسلحة وإعداد معاهدات جديدة لخفض التسليح. ويمثل تصديق الاتحاد الروسي على معاهدة ستارت - ٢ إسهاماً حقيقياً في هذه الجهود.

ونحن نعول على أن تأخذ الولايات المتحدة بنفس هذا الاختيار البناء. ويتعين كذلك على الولايات المتحدة أن تنتهي من إجراءات التصديق التي من شأنها أن يبدأ نفاذ معاهدة ستارت - ٢، وأن توافق كذلك على مجموعة الاتفاقات المتعلقة بالقضايا المتصلة بشبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، وهو أمر يعزز معاهدة عام ١٩٧٢. ذلك أن النجاح في عملية نزع السلاح وإيجاد جو سياسي جديد في العالم إنما يتوقف، أولاً وقبل كل شيء، على ما يتخذه بلدانا من إجراءات.

(توقيع) فلاديمير ف. بوتين

القائم بأعمال رئيس الاتحاد الروسي

موسكو، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠